# دور الدبلوماسية الإقتصادية في مجال التعاون والصراع الدولِيَين "دراسة نظرية"

أ.م. د. دانا على صالح البرزنجي*  م.م. يعقوب مهدي عارف**

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الإقتصادية، التعاون، الصراع، الحروب الإقتصادية، العقوبات الذكية.
https://doi.org/10.31271/jopss.10018

**ملخص البحث:**

بدأ النشاط الإقتصادي يكتسب دوراً مركزياً في أجندة أعمال الدبلوماسيين في العلاقات الدولية، لا سيما بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك بسبب زيادة وعي الدول بأهمية الرخاء الإقتصادي العالمي بشكل عام، وأهمية ازدهار التجارة بشكل خاص. وقد اعتمدت غالبية بلدان العالم، وفي مقدمتها الدول الرأسمالية، على الدبلوماسية الإقتصادية لتحقيق أغراض سياسية ومصالح إقتصادية. ويتمحور بحثنا هذا حول مفهوم الدبلوماسية الإقتصادية ونشأتها، وتَميزها عن الدبلوماسية التقليدية من حيث المهام والوظائف. كما يبرز البحث المجالات التي يتم فيها استخدام الدبلوماسية الإقتصادية بجميع آلياتها، ومن خلال تطويع الموارد المتنوعة الموجودة كأداة لتحقيق مطامح ومبتغيات الفواعل الدولية من مكاسب سياسية وإقتصادية، وتوصل البحث إلى أن الدبلوماسية الإقتصادية تشارك في عمليات التعاون والصراع الدوليين خلال اعتماد الفواعل الدولية على أدوات إقتصادية، سواءً عن طريق التبادل التجاري والمساعدات الإقتصادية في حالة التعاون الدولي، أو من خلال العقوبات الإقتصادية الشاملة والعقوبات الذكية في حالة الصراع الدولي.

**پوختەی تۆێژینەوە:**

**ڕۆڵی دبلۆماسی ئابووری لە هەردوو بواری هاوکاری و ململانێی نێودەوڵەتیدا لێکۆڵینەوەیەکی تیۆری**

چالاکی ئابووری ڕۆڵێکی سەنتەریی و بەرچاوی لە ئەجێندای کاری دبلۆماتکاران لە پەیوەندییە ئابووریيە نێودەوڵەتییەکاندا گێڕاوە، بەتایبەتی لە دوای جەنگی دووەمی جیهانەوە، ئەویش بەهۆی زیادبوونی هۆشیاریی وڵاتان لەبارەی گرنگی خۆشگوزەرانی ئابووری جیهانی بەشێوەیەکی گشتی و گەشەکردنی بازرگانی دەرەکی بەتایبەتی. زۆربەی وڵاتانی جیهان، لەپێشیانەوە وڵاتانی سەرمایەداریی

* أستاذ مساعد في كلية العلوم السياسية - جامعة السليمانية: dana.salih@univsul.edu.iq
** مدرس مساعد في كلية العلوم السياسية - جامعة السليمانية: yaqub.arif@univsul.edu.iq

بۆ بەدیهێنانی مەرامی سیاسی و بەرژەوەندییە ئابوورییەکانیان پشت بە دبلۆماسیەتی ئابووری دەبەستن. بابەتی ئەم توێژینەوەیە دەربارەی دبلۆماسیەتی ئابووریە، لە چەمک و سەرهەڵدانی دبلۆماسیەتی ئابووری و جیاکردنەوەی لەگەڵ دبلۆماسیەتی تەقلیدی لە ڕووی ئەرک و فەرمانەوە دەکۆڵێتەوە. ئەم توێژینەوەیە ئەو بوارانە دەخاتە ڕوو کە تیایدا دبلۆماسیەتی ئابووری بەهەموو میکانیزمەکانیەوە بۆ گەیشتن بە دەسکەوتە سیاسی و ئابووریەکان لەلایەن کاراکتەرە نێودەوڵەتییەکانەوە بەکاردێت. توێژینەوەکە لە ئەنجامدا گەیشتۆتە ئەوەی کە دبلۆماسیەتی ئابووری لە پرۆسەی هاریکاری و ململانێ نێودەوڵەتییەکاندا بەشدارە، جا لە حاڵەتی هاریکاری نێودەوڵەتیدا بێت بە پشتبەستن بە میکانیزمە ئابورییەکانی وەکو ئاڵوگۆڕی بازرگانی و کۆمەکی ئابوری، یان لەحاڵەتی ململانێ نێو دەوڵەتیەکاندا بێت لە ڕێگەی سزا ئابوورییە گشتگیرەکان و سزا ئابوورییە زیرەکەکان.

**Abstract:**

**The Role of Economic Diplomacy in International Cooperation and Conflict "Theoretical study"**

Economic activities have gained a central role in diplomatic agendas in International Relations, particularly after the second World war, This is because today states are largely motivated in economic welfare and trade. Many states in the world especially liberal states depend on economic diplomacy to achieve political and also economic interests. This research discusses economic diplomacy concepts, its rise and its differences with the classic diplomacy in terms of missions and roles. The research demonstrates the scope of using economic diplomacy with all mechanisms and resources exploited to achieve economic and political interests beyond state's border. The research conclusion is: Economic diplomacy contributes to international conflict and cooperation processes, either through depending on economics instruments like trade and foreign assistance or depending on economic sanctions or smart sanctions in case of international conflicts

study deals with a secret German operation of an intelligence nature called Operation Mammut that dates back to 1943 during World War II. The importance of this study stems from scrutinizing an historical fact related to the efforts made previously in the framework of seeking to resolve the Kurdish issue and the independence of Kurdistan by means of intelligence and military. The study adopted an historical approach in order to draw political and security lessons that could be a light for a more accurate scientific understanding of the Kurdish issue in Iraq and its resolution in the future.

## المقدمة

تمثل الدبلوماسية الإقتصادية أحد المواضيع المهمة، التي تُمارَس على صعيد علاقات الدول والمنظمات الدولية والوحدات الدولية الأخرى، وعلى الرغم من أنها ليست جديدة؛ حيث مورست قديماً بين الإمبراطوريات القديمة، إلا أن أهميتها برزت تحديداً بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك بعد إستحداث المؤسسات والتكتلات الإقتصادية الدولية، والتي أدت إلى تزايد العلاقات التجارية والتشابك الإقتصادي المعقد للإقتصاد المعولم، وإستخدامها في حالات الصراع الدولي أيضاً. يحاول هذا البحث تناول أبعاد الدبلوماسية الإقتصادية بأسلوب علمي دقيق.

**أهمية البحث:** تنبع جدوى البحث في أنه يجمع في التحليل جانبَي الصراع والتعاون في مجال حيوي ومتزايد الأهمية، ألا وهو مجال الدبلوماسية الإقتصادية، إذ إن هذا الحقل بحاجة إلى دراسات جديدة في هذا المجال، كما يساعد الدارسين لفهم العلاقات الدولية بصورة أوضح عند تحليل الظواهر الدولية المتعلقة بالعلاقات الإقتصادية الدولية، وعلى وجه الخصوص الدبلوماسية الإقتصادية.

**أهداف البحث:** يهدف البحث إلى تبيان الجانب النظري للدبلوماسية الإقتصادية من خلال ضبط مفهومها وتوضيح دلالاتها، والتفريق بينها وبين الدبلوماسية التقليدية من حيث المهام والوظائف، كما يهدف البحث إلى تبصير العاملين في مجال العلاقات الدولية من السفراء والدبلوماسيين وصناع القرار في كيفية استخدام الدبلوماسية الإقتصادية من قبل الفواعل الدولية في مجالات التعاون والصراع الدوليَين.

**إشكالية البحث:** يرتبط إشكالية البحث باستخدام الدبلوماسية الإقتصادية في حالات التعاون والصراع الدولين، ويمكن طرحها في شكل سؤال رئيس مفاده: هل يلجأ الفاعل الدولي إلى استخدام الدبلوماسية الإقتصادية من أجل تحقيق مصالحه في حالات التعاون فقط، أم أنه يلجأ إليها في حالات الصراع أيضاً، وهل يقتصر هذا الإستخدام على الوسائل السلمية فقط؛ كالتبادل التجاري وعقد الإتفاقيات الإقتصادية ومذكرات التفاهم، أم أن الدبلوماسية الإقتصادية تشتمل أيضاً على العقوبات الإقتصادية بأنواعها المختلفة، إضافة إلى الوسائل السلمية؟

**فرضية البحث:** إنطلاقاً من إشكالية البحث يمكننا طرح فرضية البحث كالآتي: يلجأ الفاعل الدولي إلى إستخدام الدبلوماسية الإقتصادية لبلوغ أهدافه السياسية والإقتصادية بشقيها التعاوني والصراعي؛ وتتضمن هذه الدبلوماسية أدوات وإجراءات عقابية إضافة إلى إحتوائها سبل التعاون الإقتصادي.

**منهجية البحث:** بما أن البحث حول الدبلوماسية الإقتصادية ومجالات استخدامها تشتمل على الجانب النظري، عليه فقد تم فيه الإعتماد على عدة مناهج؛ منها المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لتحليل الظاهرة محل الدراسة ووصفها وتفسيرها وإستخلاص النتائج من أجل تعميمها. كما تم إستخدام المنهج التأريخي لمعرفة نشأة الدبلوماسية الإقتصادية وتطورها. هذا بالإضافة إلى المنهج المقارن لتبيان إستخدام الدبلوماسية الإقتصادية بشكل مختلف في مجالين إثنين هما التعاون والصراع في العلاقات الدولية.

**الدراسات السابقة:** يمكننا الإشارة إلى نوعين من الدراسات بخصوص موضوع البحث؛ أولهما دراسات تتضمن تناول الدبلوماسية الإقتصادية لبلدٍ ما تجاه بلدٍ أو بلدان أخرى، غير أنها لم تتطرق إلى الجانب النظري من الدبلوماسية الإقتصادية إلا بشكل يسير قد لا يتجاوز تعريف أو تعريفان لها، ومن

تلك الدراسات:

1- Peya Mushelenga, (2015), *The economic diplomacy of a small state*: *The case of Namibia*, study of doctorate degree in Literature and philosophy, University of south Africa.

2- sylvanus Kwaku Afesorgbor, (2016), *Economic Diplomacy in Africa*: *The Impact of Reginal Integration Versus Bilateral Diplomcy on Bilateral trade*. Department of economics and bsiness economics, Aarhus University.

والنوع الآخر دراسات خُصِصَ موضوعها لتناول الجانب النظري للدبلوماسية الإقتصادية بشكل محض أو تناولتها بشكل مفاهيمي كولوج لمواضيعها الرئيسة، منها:

١- أثر الدبلوماسية الإقتصادية في التنمية الإقتصادية (سورية أنموذجاً)، أطروحة دكتوراه في الإقتصاد، لـ (صلاح الدين حمد)، قسم الإقتصاد، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق، ٢٠١٥.

٢- الدبلوماسية الإقتصادية، رسالة ماجستير لـ (سهى شويحنة) في القانون الدولي، قسم القانون، كلية الحقوق، جامعة حلب، ٢٠١٣.

1- Gatis Plenens and Andris Cegodajevs, (2014), *Economic Diplomacy in theory and Practice*: *Economic Diplomacy of The Baltic States*, editted by Spruds, Andris and others, Fredrich Ebert Stiftung, Latvian institute of international Affairs.

2- Raymond Saner and Yiu. Lichia, (1993), *Discussion Papers in Diplomacy*, *International Economic Diplomacy*: *Mutations in Post-modern Times*, Nrtherlands Institute of International Relations (Clingendael).

**هيكلية البحث:** لغرض الإحاطة بموضوع البحث، بالإضافة إلى المقدمة والاستنتاجات، تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث؛ يأتي المبحث الأول تحت عنوان: الدبلوماسية الإقتصادية؛ المفهوم والنشأة والمهام، وقد وزع ذلك في مطلبين، تناولنا في المطلب الأول مفهوم الدبلوماسية الإقتصادية، وفي الثاني نشأة الدبلوماسية الإقتصادية ومهامها في فرعين؛ الفرع الأول تناول نشأة الدبلوماسية الإقتصادية والفرع الثاني ركز على المهام التي تؤديها الدبلوماسية الإقتصادية. والمبحث الثاني، يتناول استخدام الدبلوماسية الإقتصادية في مجال التعاون الدولي، الذي بدوره ينقسم إلى مطلبين إثنين، فالمطلب الأول يتعلق باستخدام الدبلوماسية الإقتصادية في مجال التجارة والتعاون الإقتصادي الدولي. والمطلب الثاني يتطرق إلى استخدام الدبلوماسية الإقتصادية كمساعدات إقتصادية. أما المبحث الثالث والأخير فقد خصّص للتركيز على استخدام الدبلوماسية الإقتصادية في مجال الصراع الدولي، وذلك من خلال مطلبين أيضاً؛ في الأول تم تناول مفهوم العقوبات الإقتصادية الشاملة وأهدافها، وفي الثاني تمّ التطرق إلى العقوبات الذكية. وفي الختام، ذُكر أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث.

## المبحث الأول

## الدبلوماسية الإقتصادية ؛ المفهوم، النشأة، والمهام

بما إن الدبلوماسية الإقتصادية يشكل الإطار الرئيس للبحث، نحاول في المطلب الأول ضبط مفهومها والتعرف عليها وما تحملها من معانٍ ودلالات. ومن ثم نتطرق إلى موضوع نشأة الدبلوماسية الإقتصادية وممارستها في الحضارات القديمة، وتطورها تأريخياً حتى يومنا الحاضر، مع ذكر ما تؤديها من مهام في العلاقات بين الدول في المطلب الثاني.

### المطلب الأول: مفهوم الدبلوماسية الإقتصادية

الدبلوماسية بمعناها الشامل هي العملية التي تقيم عبرها الدول علاقاتها الخارجية. إنها وسيلة الحلفاء للتعاون، ووسيلة الخصوم لحل النزاعات دون اللجوء إلى القوة. فالدول تتواصل وتساوم وتؤثر إحداها في الأخرى وتحل خلافاتها عن طريق الدبلوماسية [١].

يعرف هارولد نيكلسون الدبلوماسية كونها: " ادارة العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات أو طريقة معالجة وادارة هذه العلاقات بواسطة السفراء والممثلين الدبلوماسيين، فهي عمل وفن الدبلوماسيين" [٢].

بما أن الإقتصاد يُمثل، لا سيما في المرحلة الراهنة، أولوية ملحة لكل دول العالم، وذلك لأن إعادة توزيع ميزان القوة تستند بصورة كبيرة إلى المعيار الإقتصادي. وأصبح الإقتصاد يحتل المركزية في أعمال الدبلوماسيين، لذا فقد تنامى دور الدبلوماسية الإقتصادية بصفتها عاملاً أساسياً للقوة والنفوذ، وبما أن الدبلوماسية الإقتصادية تمثل محور موضوع البحث، عليه نحاول تناول مفهومها بشئ من التفصيل.

عُرِّفت الدبلوماسية الإقتصادية من قبل المختصين في حقل العلاقات الإقتصادية الدولية بتعاريف متباينة بعض الشئ، وذلك لإرتكاز بعض المختصين على عنصر معين أو عناصرمعينة، بينما ركز أخرون على غيرها من العناصر ومن زوايا مختلفة.

فهناك من يرى بأن الدبلوماسية الإقتصادية هي"تلك النشاطات الدبلوماسية التي تستخدم العامل الإقتصادي في التعامل السياسي"[٣]. أي استخدام الوحدات الدولية لمقدراتها الإقتصادية في التأثير على الدول الاخرى، هذا التعريف يحتكر الدبلوماسية الإقتصادية في الأدوات الإقتصادية، إلا أن الدبلوماسية الإقتصادية تشتمل على الإتصال مع المؤسسات الإقتصادية الدولية لغرض الحفاظ على المصالح الإقتصادية للدولة المعنية وتطويرها، والقيام بأجراء مفاوضات لحل النزاعات الإقتصادية وانعقاد الإتفاقيات التجارية مع الأطراف الدولية.

---

(١) مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، دبي، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٨. ص٢٠٣.

(2)Harold Nicolson, (1942), *Diplomacy*, Oxford University Press, London, p.15

(٣) د. علي حسين الشامي، الدبلوماسية: نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والإمتيازات الدِّبلوماسية، ط١/الأصدار ٤، عمان، الأردن، دار الثقافة، ٢٠٠٩، ص٢٩.

يركز تعريف آخر من حيث المضمون على البعد الإقتصادي، إلا أنه يربط مهمة العمل الدبلوماسي بالإمكانات والمؤهلات التي يتميز بها الدبلوماسي، إذ يقول إن "الدبلوماسية الإقتصادية هي النشاطات الرسمية للدبلوماسيين التي يركز على زيادة التصدير، وجذب الاستثمارات الأجنبية والمشاركة في أعمال المنظمات الإقتصادية الدولية، وتلك النشاطات التي تشمل جمع المعلومات الإقتصادية خدمة للمصالح الإقتصادية للبلد على المستوى الدولي"[١].

وهناك من يعرِّفها تعريفاً عاماً ويقول: "الدبلوماسية الإقتصادية هي مجموعة ممارسات تهدف إلى تطوير المصالح الإقتصادية الخارجية للدولة المرسلة"[٢]. أو أنها "الدبلوماسية القائمة على المساعدات الإقتصادية التي تقدم للدول بشكل ثنائي أو جماعي وبكافة أشكالها"[٣]. نجد بأن هذا التعريف الأخير حصّر الدبلوماسية الإقتصادية على عامل واحد ألا وهو المساعدات الإقتصادية وهذا ليس دقيقاً، إذ يشتمل الدبلوماسية الإقتصادية على جملة من العناصر أو المتغيرات الأخرى، كما سنوضح ذلك لاحقاً.

وناقش كل من (نيكولاس باياني- Nicholas Bayne) و(ستيفن ولكوك- Stephen Woolcock) عملية صناعة القرار الإقتصادي الدولي[٤] والمفاوضات[٥]، عند توضيحهما مفهوم الدبلوماسية الإقتصادية. وفي الوقت نفسه، استنتج الكاتبان أن مجال الدبلوماسية الإقتصادية هي أكثر إتساعاً من الدبلوماسية التقليدية.

وحسب (باول بوزيك- Powel Bozyk) يمكن تفهم الدبلوماسية الإقتصادية بأنها تأثير الدول على العلاقات الإقتصادية الخارجية لاسيما في مجال تجارة السلع والخدمات وفي تدفق عوامل الإنتاج (العمل، رأس المال، التكنولوجيا، الموارد الطبيعية) بين البلد ومحيطه الخارجي [٦].

وحسب البعض فإن الدبلوماسية الإقتصادية تتناول قضايا السياسة الإقتصادية في المحافل الدولية متعددة الأطراف، كمنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، ووضع المعايير العالمية للمنظمات الدولية؛ كمنظمة الملكية الفكرية (IPO). وأنها تمثل الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، والحد من الفقر، وتعزيز الإستثمار[٧].

---

(1) Pavol Baranay, (2009) Modern Economic Diplomacy, Actual Problems of Economics, Publication of Diplomatic Economic Club, p.1.

(2) K. S. Rana and B. Chattrjee, (2011),The Role of Embassies, Economic Diplomacy India,s Exprience ,Jaipur: CUTS International,Nirupama M Rao, New Dellhi, p. 1.

(٣) د. علي حسين الشامي، م.س.ذ (مصدر سبق ذكره)، ص١١.

(4) N. Bayne and S. woolcock, (2011),The New EconomicDiplomacy: Decision-Making and Negotitions in International Economic Relations, London, Ashgate, p. 1.

(5 ) S. woolcock, (2011), EU Economic Diplomacy:The factores shaping Common Action, The Hague Journal of Diplomacy, p. 84.

(6) M. E. Szatlach, The importance of economic diplomacy in the era of globalization: the case of china, p210. From internet, available at: http://tinyurl.com/y4jdysmq

(٧) سهى شويحنة، الدبلوماسية الإقتصادية، رسالة ماجستيرغير منشورة، سورية، جامعة حلب، كلية الحقوق، قسم القانون الدولي، ٢٠١٣، ص١١.

وبعدما اكتسب الإقتصاد دوراً مركزياً في النشاطات الدبلوماسية، نتيجة لزيادة وعي الدول بأهمية الرخاء الإقتصادي العالمي بشكل عام، وأهمية التجارة بشكل خاص[١]، نلاحظ أن البعد الإقتصادي تعاظمت دوره في هذا الشأن وأصبح من أولويات اهتمامات الدول، لا بل إن مجمل الإتصالات بين الفواعل الدوليين في عالم اليوم يتركز على الجانب الإقتصادي، وذلك لأن الإقتصاد يتعلق بالأمن والمصالح معاً، ونرى أن معظم نشاطات الدبلوماسيين يتمحور حول اكتشاف أسواق جديدة وأماكن مربحة للاستثمارات وكيفية تصريف فائض الانتاج المحلي خارج البلد، عليه نجد أن الدبلوماسية الإقتصادية في الوقت الحاضر هي من أُولى مهام الدبلوماسيين في الخارج.

لعل أقرب تعريف يغطي موضوع البحث الرئيس هو الذي قدماه كل من (جيوف .ر. بيرج- Geoff R. Berridge) و(آلان جيمس- Alan James) حيث عرفا الدبلوماسية الإقتصادية كونها؛ الدبلوماسية التي تتعلق بالمسائل السياسية، التي توظف الموارد الإقتصادية سواءً كعقوبات أو كمكافآت لغرض تحقيق أغراض خاصة في السياسة الخارجية، وهذا يسمى في بعض الأحيان (تسخير الإقتصاد للسياسة-Economi statecraft)[٢]. ومصطلح (Economi Statecraft) هو أي عمل سياسي يستخدم أدوات إقتصادية بغية تحقيق سلوك مطاوع من طرف فاعل مستهدف، والأدوات الإقتصادية المتوخاة يمكن تقسيمها إلى عقوبات إيجابية أو سلبية أو الأثنين معاً[٣]، هذا التعريف يشير إلى الطبيعة الثنائية للدبلوماسية الإقتصادية، كما أنه يجعل إقتصاد البلد في خدمة أغراضه السياسية؛ هذا النمط من التعاريف يعطي مساحة واسعة لموضوع الدبلوماسية الإقتصادية ويوفر آليات متعددة لتحقيق أغراض السياسة الخارجية للدول، كما يشير إلى ذلك (أوكانو هيجمانس- Okano Heigmans) في نظرته إلى الدبلوماسية الإقتصادية موضحاً "ان الدبلوماسية الإقتصادية تحتوي على نهاية أعمال ونهاية ألعاب سياسية، وكل الأدوات الدبلوماسية الإقتصادية يمكن أن تقع في مكانٍ ما بين هاتين النهايتين"[٤].

من هنا يمكن القول بأن الدبلوماسية الإقتصادية تشتمل على جميع القضايا الإقتصادية بين الفواعل الدولية[٥]، كالمبادلات والإتفاقات التجارية، والمساعدات الإقتصادية والبحث عن أسواق جديدة

(١) د. اسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية، المفاهيم والحقائق الأساسية، ط٢، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٥، ص٤١٨.

(2) G. R. Berridge. and Alan James, (2003), Dictionary of Diplomacy, Basingstok Palrave-Macmillan, 2nd edition, p. 91.

(٣) غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، الامارات العربية المتحدة، دبي، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤، ص ١٩٩.

(4) O. M. Heijmans, (2011), Conseptualizing Economic Diplomacy, The crossrods of international relatives economics, LPE and Diplomatic stuales, the Hague journal of Diplomacy, p. 16. See also: A. Cegodajevs, and G. Pelnens, (2014), Economic Diplomacy In Theory and Practice, Ecomomic Diplomacy of The Beltic States, Lativian institute of Internationl Affairs, Ebert Stiftiung, Riga, p. 8.

(٥) نقصد بالفاعل الدولي هنا كل سلطة أو جماعة أو منظمة أو حتى شخص قادر على أن يلعب دوراً في المسرح الدولي، والفاعلون الدوليون متنوعون ومتعددون، كالدول القومية، والمنظمات الدولية والإقليمية، والمؤسسات الإقتصادية الدولية، وبعض الأفراد المؤثرين عالمياً.

للمنتوج الوطني. وبصفة فعلية، هي استغلال لكل ما تتيحه الدبلوماسية من قنوات اتصال وأطر للتعاون مع البلدان الأجنبية خدمة لإقتصاد البلاد، وخدمة لأغراض سياسية في الوقت نفسه، واستخدام كل ما اتيحت من امكانات وقدرات اقتصادية للبلد سواءً بشكل تعاوني أو استخدامها كعقوبات تطويعاً لأهداف الدولة الإستراتيجية واستقطاب رجال الأعمال والمؤسسات الأجنبية للاستثمار في البلاد، وكذلك الترويج للوجهة السياحية للبلد بكل أنواعها وتفرعاتها، كما أنها تشمل قضايا التنمية للدول النامية والعلاقات الدولية المالية والنقدية أيضاً. وتشمل أيضاً تعزيز الهيمنة الإقتصادية للدول الصناعية الكبرى في العالم والتي تؤدي إلى بسط النفوذ السياسي لهم عالمياً، مثل الولايات المتحدة وجمهورية الصين الشعبية، وغيرها من الدول الصناعية الكبرى الأوروبية ذات الإمكانات الإقتصادية الهائلة.

## المطلب الثاني: نشأة الدبلوماسية الإقتصادية ومهامها

في هذا المطلب نحاول تحري نشأة الدبلوماسية الإقتصادية، وتبيان المهام التي يمكن على الدبلوماسية الإقتصادية أداؤها في العلاقات الإقتصادية الدولية.

### الفرع الأول: نشأة الدبلوماسية الإقتصادية

يرجع تأريخ الدبلوماسية الإقتصادية إلى العقود التجارية القديمة والتي أُبرمت بين الأفراد والمؤسسات، إذ تجلى الشكل البدائي للدبلوماسية الإقتصادية عندما بدأ الناس يبرمون العقود التجارية مع بعضهم البعض من مختلف أماكن البلاد، لتبادل السلع والخدمات فيما بينهم، وذلك من خلال نظام المقايضة [١]، والذي تمّ العمل به قبل ظهور العملة.

ولقد كان القدماء المصريون يستوردون السلع من البلاد المحيطة بمصر ومن المناطق الإستوائية، وسارت مراكب الفينقيين إلى كل ركن من أركان البحر الأبيض المتوسط، وهو حينذاك قلب الحضارة النابض[٢]. وإن أقدم وثيقة وجدت في التأريخ حول المبادلات التجارية، كانت لوحة طينية في مصر القديمة، ترجع تأريخها إلى (١٤٦٠-١٢٢٠ق.م)، والتي سجلت فيها المبادلات التجارية بين مملكة مصر الأدنى وحضارات غرب أسيا مثل (فارس، تيرا[٣]، الشام، ميزوبوتاميا)[٤]. حيث كان يتم تبادل الرسائل لدى القدماء عادة عن طريق الكتابة على ألواح الفخار أو على الرِّق أو على أوراق البُردي[٥]، وتتضمن

(1)G. Cerere, ( 2012), The Role of Economic Diplomacy in Advancing Kenya,s Development Interests: The Case Of The East Policy 1963-2013, Progect master paper in art im diplomacy and international states,Institute of Diplomacy and International Studies ,Uneversity of Nairobi, P. 38.

(٢) سعيد النجار، التجارة الدولية، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٦٠، ص١.

(٣) تيرا (tire) منطقة تأريخية تقع جنوب غرب دولة تركيا بإزمير.

(4) K. S. Rana and B.Chattrjee, Op.Cit, p. 3. See also: G. Cerere, Op. Cit, p38.

(٥) هو نوع قديم من الورق المصنوع من نبات البردي، وهو نبات طويل من جنس السُعد تمتد سيقانه إلى أعلى وهي ذات مقطع مثلث الشكل، وأزهاره خيمية الشكل ويرتفع نبات البردي من خمسة إلى تسعة أمتار، انتشر استخدام ورق البردى في العصور الوسطى، حيث كانت ترسم عليها المخطوطات والرسومات. ينظر بهذا الشأن:
موقع المعرفة، أوراق البردى: التاريخ ..الأهمية .. الرؤية المستقبلية، تأريخ الأطلاع ٢٠١٩/٢/٢٨، متوفر على الرابط:

تفاصيل المعاهدة المقترحة[١].

بدأت معالم الدبلوماسية الإقتصادية تظهر بشكل واضح في أوروبا في بداية العصر الحديث، حينما ازدهر النشاط التجاري للطبقة البرجوازية[٢]. ونشطت الدبلوماسية الإقتصادية على الساحة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية بشكل ملحوظ، إذ سعت مجموعة من الدول وفي مقدمتها الولايات المتحدة إلى إيجاد مؤسسات دولية لغرض إعادة تنظيم الشؤون الإقتصادية العالمية[٣]، والعمل على إزالة العقبات التي تقف عائقاً أمام تدويل التجارة وحرية تنقل عوامل الانتاج من رأس المال والمواد الأولية.

وبدأ الإقتصاد يكتسب دوراً مركزياً في النشاطات الدبلوماسية في العلاقات الدولية، وذلك بسبب زيادة وعي الدول بأهمية الرخاء الإقتصادي العالمي بشكل عام، وأهمية ازدهار التجارة بشكل خاص[٤]، والعمل على تنمية العلاقات الإقتصادية الدولية وتطويرها، وإيجاد سبل للتعاون الإقتصادي بين الدول، وفي هذا السياق وجدت اتفاقية (بريتون وودزBretton woods) سنة (١٩٤٤) والتي تمخضت عنها نشوء صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للتعمير والتنمية، ثم اتفاقية (هافانا) سنة (١٩٤٨) التي حاولت- دون نجاح- إنشاء منظمة التجارة الدولية، وحلت محلها الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة[٥]، ومن ثم أنشأت العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية الإقتصادية لتسهيل عمليات التبادل التجاري بين الدول فيما بعد، وحاولت مجموعات عدة من دول العالم تأسيس تكتلات إقتصادية عالمية وإقليمية، تهدف إلى تعزيز حالة التكامل الإقتصادي بين مجموعة من الدول، من خلال تحرير التبادل التجاري فيما بينها وتنسيق السياسات المالية والنقدية، وتحقيق نوع من الحماية لمنتجاتها الوطنية، كما استهدفت تخفيض تكلفة التنمية عبر تخفيض تكاليف الاستيراد وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وتحسين المناخ الإستثماري، وتنسيق السياسات الإقتصادية لمواجهة المشكلات والأزمات الإقتصادية[٦]، مما أعطى وجود التكتلات الإقتصادية زخماً متزايداً للعمل الجماعي حول الترتيبات الإقتصادية الدولية وأكثر حيوية من قبل.

وأصبحت الوسائل المستخدمة ضمن الدبلوماسية الإقتصادية متفوقة بمقياس الفاعلية والتأثير على الوسائل الإستراتيجية ذات الثقل التقليدي في الممارسات الدبلوماسية بين الدول، فأصبحت المفاوضات الإقتصادية والمساومة والإقناع من أهم أشكال التعامل الدولي، ومن أهم أساليب إدارة العلاقات

---

https://www.marefa.org/%D8%A3%D9%88%D8%B1%D8%A7%D9%82_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D8%AF%D9%8A

(١) د.هاني الرضا، العلاقات الدبلوماسية والقنصلية: تأريخها- قوانينها وأصولها، ط٢، بيروت، دار المنهل اللبناني، ٢٠١٠، ص١٧.

(٢) د. عطا محمد صالح زهرة، في النظرية الدبلوماسسية، بنغازي، جامعة قاريونس، ١٩٩٣، ص٢٠٩.

(٣) المرجع نفسه، ص١٠٨.

(٤) د. اسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية، م.س.ذ، ص٤١٨.

(٥) سعيد النجار، التجارة الدولية، م.س.ذ، ص٣٧٧.

(٦) د. مصطفى عبدالله الكفري، التكتلات والمنظمات الإقتصادية، دمشق، جامعة دمشق، ٢٠١٤، ص ص١٤-١٥.

الدولية[١]؛ لذلك أصبحت الدبلوماسية الإقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية من أهم أدوات السياسة الخارجية في التعامل الدولي.

**الفرع الثاني: مهام الدبلوماسية الإقتصادية**

ترتبط بالدبلوماسية الإقتصادية مهام كبيرة جداً، إذ تؤدي دوراً بارزاً في تنمية قدرات الدولة الإقتصادية وإبراز مكانة الوحدات الدولية عالمياً وإقليمياً. يشير (جان ريمارسزيك Jan-Rymarczyk) بهذا الصدد إلى أن الدبلوماسية الإقتصادية تشتمل على ثلاث مهام رئيسة: وهي؛ تطوير العلاقات السياسية مع البلدان المختلفة المحددة، تأمين سلامة البلد من خلال المشاركة في المنظمات الدولية المختلفة، وتحسين صورة البلد في العالم الخارجي[٢].

وتختص الدبلوماسية الإقتصادية بجميع مجالات النشاط الإقتصادي من استيراد وتصدير وترويج وجذب للإستثمارات من خلال العلاقات الثنائية أو العلاقات متعددة الأطراف، ومساعدة رجال الأعمال في العثور على فرص لتصدير منتجاتهم وتزويدهم بالإستشارات والخدمات اللازمة[٣].

مما سبق اتضح أن مفهوم الدبلوماسية الإقتصادية يتعلق بجميع القضايا الإقتصادية بين الفواعل الدوليين، خدمة لأغراض سياسية وإقتصادية في الوقت نفسه. على الرغم من وجود الأنشطة الإقتصادية التي تطلبتها الدبلوماسية الإقتصادية قديماً، إلا إنها برزت في أوروبا في بداية العصر الحديث وتطورت بشكل متسارع بعد الحرب العالمية الثانية، لا سيما بعد دخول فواعل دولية من غير الدول إلى الساحة الدولية. والمهام الرئيسة لعمل الدبلوماسيين الإقتصاديين هي تطوير العلاقات الإقتصادية والسياسية خدمة لمصالح الفواعل الدولية من خلال الأنشطة الإقتصادية المختلفة.

## المبحث الثاني

## دورالدبلوماسية الإقتصادية في مجال التعاون الدولي

من خلال التمعّن في مفهوم الدبلوماسية الإقتصادية في المبحث السابق، تبين أن هناك شكلان لإستخدام الدبلوماسية الإقتصادية في العلاقات الدولية؛ وهي استخدام القوة الإقتصادية لأغراض سياسية، أو استخدام القوة السياسية لأغراض إقتصادية[٤]، وهذا يعني أن للدبلوماسة الإقتصادية طبيعة ثنائية وهما الطبيعة السياسية والطبيعة الإقتصادية كما أشار إلى ذلك كل من (جيوف. ر. بيرج و آلان جيمس) الذَين عرَّفا الدبلوماسية الإقتصادية بكونها: تلك الدبلوماسية المتعلقة بقضايا الإقتصاد

(١) د. ممدوح محمود مصطفى منصور، سياسات التحالف الدولي، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٧، ص٤٤.

(2) M. E. Szatlach, op.cit,p. 210.

(3) Michal polgar, (2014), Fruits of Slovak Economic Diplomacy-Inputs and Challenges, University of Economics In Bratislava,Faculty of International Relations,p4.

(4) H. W. Arndt, (1975), Australian Resources Diplomacy, 1974, in gultans, G.O, Resources Diplomacy, The Australian Quarterly 47, no1, p. 36.

السياسي، التي تستخدم الموارد الإقتصادية كمكافآت، أو كعقوبات لتحقيق أغراض السياسة الخارجية[١]. عليه، في هذا المبحث نحاول التعرف على دور الدبلوماسية الإقتصادية في مجال التعاون الدولي، وكيفية استخدام الدبلوماسية الإقتصادية من قبل الوحدات الدولية كأداة للتعاون في العلاقات الدولية، ونخصص المبحث الثالث للتطرق إلى دور الدبلوماسية الإقتصادية في مجال الصراع الدولي.

تزايدت استخدام الدبلوماسية الإقتصادية من قبل الدول في مجالات التعاون الدولي في العلاقات الدولية، وتحتل اليوم الترتيبات والصفقات التجارية مكانة الصدارة في العلاقات الدولية، وهنا نحاول التعرف على كيفية تلك الممارسات من قبل حكومات الدول المختلفة. من هنا نحاول إبراز استخدامات الدبلوماسية الإقتصادية في مجال التعاون الدولي في المطلبين الآتيين.

**المطلب الأول: استخدام الدبلوماسية الإقتصادية في مجال التعاون الإقتصادي الدولي**

كانعكاس للاهتمام المتزايد بقضايا حيوية للشعوب والدول، أصبح التركيز على المهام التقليدية للدبلوماسية أقل، وزاد التركيز بشكل كبير على أن تخدم الدبلوماسية قضايا التنمية والإقتصاد والسياحة في البلد، إذ تقوم الدول حول العالم باستغلال جهازها الدبلوماسي لخدمة قضايا نوعية متميزة تعود بالفائدة عليها، فأوجدت دبلوماسية التنمية ودبلوماسية الطاقة والدبلوماسية الشعبية والدبلوماسية الإقتصادية.

الكثير من الباحثين أكدوا على إن العلاقات السياسية والدبلوماسية الجيدة طريقة لتسهيل التبادل التجاري بين الدول[٢]. إلا إنه في عصرنا هذا أصبحت الدبلوماسية الحديثة تركز على الترويج الإقتصادي بشكل كبير[٣]؛ وذلك من منظور ضرورة انعكاس النشاط الدبلوماسي على التنمية والإنتعاش الإقتصادي كهدف أساس لأغلب دول العالم، وبالتالي أصبح ميزان التبادل التجاري المعيار الحقيقي والأهم في العلاقات الدولية، وأصبحت الإتفاقيات التجارية بين الدول هي المؤشر على قوة العلاقات، والأهم من هذا أن النشاطات الإقتصادية والتجارية أصبحت عامل موجه ومحرك للإهتمام الدبلوماسي باتجاه دولة ما، وأصبحت أيضا من العناصر الضامنة لاستمرارية العلاقات ومتانتها، فالارتباطات الإقتصادية والتجارية الهامة تعني ضرورة الاستمرار في علاقات قوية بين البلدين حفاظاً على المصالح الإقتصادية بالدرجة الأولى.

(1) Andris Spruds, and Karlis Bukoviskis, (2014),Economic Diplomacy of the Baltic states, Edited by, Lativian Institute of International Affairs, Fridrich Ebert Stiftung ,p. 9.

(2) Sylvanus kwaku Afesorgbor, (2016), Economic Diplomacy In Africa: The Impact of Regional Integration Versus Bilateral Diplomacy on Bilateral Trade, Department of Economics and busines Economics, Aarthus University, p.3.

(٣) انظر على سبيل المثال: جملة من المقترحات وخطط حول القضايا الإقتصادية للدبلومسية الإقتصادية الفرنسية في "مؤتمر السفراء" الذي افتتحه رئيس جمهورية فرنسا في (٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٢)، في وزارة الشؤون الخارجية. الموقع الرسمي للدبلوماسية الفرنسية، من الأنترنت، تأريخ الأطلاع ٢٠١٨/١٢/٢٣، متوفر على الرابط:

http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-

تشهد التجارة الدولية نمواً متزايداً سنة بعد أخرى، والتجارة الدولية هي المجال الحيوي والفعّال للدبلوماسية الإقتصادية في شقها التعاوني وعامل لترسيخ العلاقات الحسنة بين الفواعل الدولية، فقد بلغ حجم التجارة العالمية للبضائع (١٧،٧٣) مليار دولارأمريكي في عام (٢٠١٧)، وشهد ارتفاعًا نسبة بعام (٢٠١٦) حيث كان يبلغ (١٦،٠٣) مليارددولار أمريكي. ونمت صادرات الخدمات التجارية العالمية بنسبة (٨%) في عام (٢٠١٧)، لتصل إلى (٥،٢٨) تريليون دولار أمريكي. وكانت البلدان الآسيوية في المقدمة عالمياً في التجارة الخارجية، بزيادة قدرها (٨%) في عام (٢٠١٧)، ونمت تجارة البضائع العالمية بنسبة (٤،٧%) في عام (٢٠١٧) من حيث الحجم، وذلك بسبب الطلب المتزايد على الواردات عبر العالم[١].

ومن الجدير بالذكر إن الولايات المتحدة والصين إمتلكتا (٤٦%) من حجم التجارة العالمية عام (٢٠١٦)[٢].

وفي ظل التطور التكنولوجي الهائل وثورة المعلومات أو الثورة الرقمية ستوفر فرصا جديدة هائلة للمستهلكين والشركات على مستوى العالم لزيادة المبادلات التجارية، حتى الشركات الصغيرة والمتوسطة والدول المعزولة يمكنها الإستفادة من ذلك، إذا ما وفرت الحكومات الشروط المناسبة للتطور التكنولوجي السريع. فحسب منظمة التجارة العالمية، أن قيمة المبيعات في التجارة الإلكترونية في الفترة بين (٢٠١٣ – ٢٠١٥) ارتفعت بنسبة (٥٦%)، لتصل إلى نحو (٢٥) تريليون دولار. وقدرت اللجنة الأمريكية للتجارة الدولية حجم التجارة الإلكترونية في عام (٢٠١٦) بنحو (٢٧،٧) تريليون دولار أمريكي[٣].

تعد التجارة الخارجية وسيلة من الوسائل الدبلوماسية الإقتصادية كونها عاملة رئيسة في التعاون الإقتصادي. وإن التعاون الإقتصادي هو مادة تشحيم وعامل محفز ومشجع في التبادلات والاتصالات بين الدول، ويلعب دوراً بارزاً للغاية في العلاقات الدولية. فكلما ازدادت التبادلات التجارية وتعززت بين دولة وأخرى، ازداد التفاهم وتعمّقت الثقة المتبادلة بينهما.

من هنا باتت الدبلوماسية الإقتصادية تحتل أولوية قصوى لدى الكثير من الأجهزة الدبلوماسية حول العالم، وإحدى أهم الأدوات لتحقيق أهدافها. والهمّ الإقتصادي دائما يأتي في مقدمة اهتمامات الدول، وبالتالي وكنتيجة لذلك كله قامت أغلب دول العالم بتفعيل الأنشطة الإقتصادية في أجهزتها الدبلوماسية، وقامت بعضها بتعديل هيكلها ومهامها بل وللمواد التعليمية التي تقدم لدبلوماسيها في محاولة لإيجاد أرضية قوية لتحركها في المجال الإقتصادي.

(1) Word Trade Statistical Review 2018, Word Trade Organization, p.29. Available at: https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/wts2018_e/wts2018_e.pdf

(٢) عبد الحافظ الصاوي، حرب العملات وتفاقم الصراع الإقتصادي الصيني، من الأنترنت، تم الإطلاع عليها بتأريخ ٢٠١٩/٣/٦: متوفر على الرابط:

https://www.alaraby.co.uk/economy/c0bfc3a9-90f6-4642-abb0-27166ea9b12f

(٣) موقع البيان الإقتصادي، (٢٧) تريليون دولار حجم التجارة الالكترونية في العالم، تم الإطلاع عليه بتأريخ: ٢٠١٩/٣/٥، متوفر على الرابط: https://www.albayan.ae/economy/last-deal/2018-10-03-1.3372882

**المطلب الثاني: المساعدات الإقتصادية في إطار الدبلوماسية الإقتصادية**

المساعدات الإقتصادية أو ما يعرف بالمساعدات الخارجية هي نقل الموارد من الحكومات أو المنظمات الدولية في الدول الغنية إلى حكومات الدول الأقل نمواً. وإنها تشمل جميع التدفقات المالية الرأسمالية أو رؤوس الأموال والخدمات الحقيقية التي تقدمها الجهات المانحة في البلدان الغنية إلى الجهات المستقبلة أو المتلقية في البلدان الأقل نمواً في العالم الثالث[١].

تتسم التدفقات المالية والخدمات الخارجية بالتنوع، وتنقسم إلى التدفقات الرأسمالية الرسمية الثنائية، والمتعددة الأطراف، فالتدفقات الثنائية الرسمية هي التي تقدمها الجهات الحكومية في الدول المانحة إلى الجهات المتلقية في حكومات البلدان المستهدفة، أما تدفقات رؤوس الأموال المتعددة الأطراف، فهي التي تقدمها المنظمات المتعددة الأطراف، مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إلى الجهات المستقبلة في البلدان المستهدفة[٢].

وتتخذ المساعدات الخارجية أشكالاً مختلفة؛ فهناك المساعدات الإقتصادية وتمويل التجارة، والمساعدات الخيرية والمساعدات الأمنية والعسكرية[٣]. و قد تكون على شكل منح أو قروض تشمل مساعدات نقدية كما هو الحال في الهبات المالية والقروض التنموية، أو يمكن أن تأتي بشكل عيني كتقديم السلع والخدمات بشكل أيسر وأسهل من أشكال التجارة العادية التي تجري بين الدول، أو تسهيل عملية صرف صادرات بلد ما إلى أسواق البلد المقدمة للمساعدات[٤].

وتهدف الدول المانحة للمساعدات الإقتصادية جراء ذلك الوصول إلى مزايا سياسية وإقتصادية، أي تكون الدافع من ورائها سياسياً وإقتصادياً. أو تأمين مصالح إستراتيجية تتعلق بالمسائل الأمنية والعسكرية، أو تشمل الجوانب الاجتماعية والثقافية، ويمكن إجمال تلك الدوافع في الآتي:

**أولاً: الدوافع السياسية والأمنية والعسكرية؛** والتي ترتبط بالمصالح الإستراتيجية للدول المانحة أو لأغراض أيدولوجية وتتمثل بـ:

١- التنسيق والتعاون في السياسة الخارجية للدولة المتلقية وحاجات الدول المانحة وتوجهاتها. كتأمين الأصوات في الأمم المتحدة[٥].مثل وقف المساعدات الأمريكية لزيمبابوي عام (١٩٨٤) عندما

(١) موسى علاية، المساعدات الخارجية بين الأهداف الإستراتيجية والفواعل والمؤثرات الداخلية في الدول المانحة، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد١٤، أيار ٢٠١٥ ص٧٦.

( 2) Tiago Stichelmans, (2016), How international Financial institutions and donors influnce economic policies in developing countries, Eurodad. Pdf file From internet Available at: http://tinyurl.com/yyt2rnuy

(٣) موسى علاية، م.س.ذ، ص٧٦.

(٤) مبارك سعيد عوض العجمي، المساعدات الإقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية للفترة من (١٩٨٠-٢٠١٠)، عمان، الأردن، جامعة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، ٢٠١١، ص١٤.

(٥) موسى علاية، م.س.ذ، ص٧٨.

خالفت الولايات المتحدة في التصويت في هيئة الأمم المتحدة [١].

٢- دعم أنظمة الحكم الصديقة والحفاظ على بقائها في السلطة لأكبر وقت ممكن(٢). كالمنح التي تقدمها الولايات المتحدة للأردن، والتي تم زيادتها بنسبة (٥٧% ) في عام (٢٠١٨) لتبلغ (٧٤٥) مليون دولار[٣]، ولتبلغ( ١،٥٢) مليار دولار في عام (٢٠١٩)[٤].

٣- خلق مناطق نفوذ جديدة خصوصاً مع بروز ظاهرة التنافس الدولي حول مراكز النفوذ، مثال ذلك ما يحدث من تنافس بين الصين بصفتها دولة مانحة جديدة وفرنسا بصفتها دولة مانحة تقليدية في مناطق نفوذها في دول غرب أفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى[٥].

٤- إنشاء القواعد العسكرية في أراضي الدولة المتلقية للمساعدات، وقيام التحالف الأمني والعسكري بين الدولة المانحة والمتلقية، كالتعاون الأمني في مجال مكافحة الإرهاب[٦]. مثال ذلك تقديم المساعدات الروسية لسورية، وإنشاء قواعد عسكرية روسية في سوريا للحفاظ على بسط نفوذها في الشرق الأوسط بحجة محاربة الإرهاب. أو تخفيض المساعدات الخارجية للسبب نفسه، كما فعلت الولايات المتحدة عام (١٩٩١) من تخفيض مساعداتها للفلبين، عندما رفض مجلس الشيوخ الفلبيني تجديد المعاهدة مع أميركا بشأن وجود قواعد عسكرية أميركية في الفلبين[٧].

٥- التأثير في السلوك الخارجي أو الداخلي للدول الأخرى من قبل الدولة المانحة، بغية تحقيق غايات سياسية عن طريق تقديم الإغراءات، بدل فرض العقوبات الإقتصادية أو المقاطعة الإقتصادية[٨]، أي استخدام المساعدات الإقتصادية إما للترغيب؛ كمنح للمساعدات، أو للترهيب كمنعها بعد منحها، ومثال ذلك المساعدات الضخمة التي قدمتها الولايات المتحدة إلى باكستان عام (٢٠٠٣) بعد أن دعمت الأخيرة الولايات المتحدة في حربها على أفغانستان، وتمّ إلغاء تلك المساعدات في عهد ترامب[٩]، وفرض

---

(١) مجموعة من المؤلفين، المساعدات الخارجية والتنمية في العالم العربي: رؤية من منظور عربي وإسلامي، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، الأردن،٢٠٠١، ص١٦٠.

(٢) صلاح الدين خليل حمد، أثر الدبلوماسية الإقتصادية في التنمية الإقتصادية (سورية أُنموذجاً)، سورية، جامعة دمشق اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإقتصاد، ٢٠١٥، ص٢٤.

(٣) موقع CNN بالعربية ،أمريكا تزيد المساعدات الإقتصادية للأردن بنسبة ٥٧% في ٢٠١٨، تأريخ الزيارة: ٢٠١٩/٥/٣١ ، متوفر على الرابط:

https://arabic.cnn.com/business/article/2018/12/05/jordan-usa-economic-economic-development-projects-education-healt-budget-deficit

(٤) موقع خبرني، ١،٥٢ مليار دولار مساعدات إقتصادية للأردن،تأريخ الزيارة: ٢٠١٩/٥/٣١، متوفر على الرابط المختصر: http://tinyurl.com/y3x6c2jv

(٥) موسى علاية، م.س.ذ، ص٧٨.

(٦) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(٧) مجموعة من المؤلفين، المساعدات الخارجية والتنمية في العالم العربي، م.س.ذ، ص١٦٠.

(8) Economides Spyros and Wilson Peter, (2001), The economic factore in international relations, london:I. B. Tauris, p.124.

(٩) أنظر بهذا الشأن : وزارة الدفاع الأمريكية تلغى مساعدات لباكستان بقيمة (٣٠٠) مليون دولار، من الانترنت، تم الإطلاع عليها بتأريخ: (٢٠١٩/٢/٢٥)، متوفر على الموقع:

عقوبات اقتصادية على كوبا بعد ثورة عام (١٩٥٩)، وفي مقدمتها الحظر التجاري، ولكن تم تخفيفه قليلاً خلال رئاسة اوباما[١].

٦- التركيز على تحقيق مفاهيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان التي باتت من المطاليب الدولية لبعض البلدان مثل الولايات المتحدة وبلدان اوروبا الغربية، وقد جسّد الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الإبن هذه المطاليب في خطابه أمام مؤتمر (الأمم المتحدة لتمويل التنمية) الذي عقد في المكسيك في الفترة (١٨-٢٢ أذار ٢٠٠٢)، حيث أكد أن" تدفق رؤوس الأموال إلى البلدان النامية والفقيرة سيتوقف على احترام هذه البلدان لحقوق الإنسان، واتخاذها إجراءات فعّالة لاقتلاع جذور الإرهاب والفساد، فضلاً عن فتح أسواقها ... وإن الولايات المتحدة ستتعامل بشكل صارم مع ذلك"[٢]. ويمكن القول بأن جميع الدول تقوم باستغلال الوسائل الإقتصادية لزيادة إمكانية نجاح أهدافها الدبلوماسية.

**ثانياً: الدوافع الإقتصادية؛ وتتمثل بـ:**

١- تأمين اليد العاملة لمشاريع الدولة المانحة، وتأمين أسواق التصريف لمنتجاتها، وفتح مجالات الإستثمار لمستثمريها، وضمان الحصول على المواد الأولية، والحفاظ على مكانة ودور الشركات التابعة للدولة المانحة في الدول المتلقية. وهذا ما نجده في العلاقات التنموية بين هولندا واليمن، فالحكومة الهولندية لديها مصالح تجارية كبيرة في اليمن، والسوق اليمنية فتحت أبوابها على مصراعيها لإستيراد السلع والخدمات من الأسواق الهولندية، وهذا ما يجعلها ثالث دولة مانحة لليمن[٣].

٢- العمل على إلزام الدولة المتلقية بشراء منتجات معينة من الدولة المانحة، والعمل على ترسيخ ظاهرة التبعية التجارية [٤].

٣- تحفيز النمو الإقتصادي والمساعدة في استقرار الإقتصاد بعد الصدمات الإقتصادية، والتأثير الإيجابي على النمو والتنمية في البلدان النامية [٥].

٤- العمل على تحول إقتصاد الدولة المتلقية إلى اقتصاد السوق واتباع سياسات الإصلاح والتكيف

---

*https://www. youm7. com/story/2018/9/1*

(١) أنظر بهذا الشأن : كوبا تهاجم الحصار الأمريكي المفروض عليها، من الأنترنت، تم الإطلاع عليها بتأريخ: ٢٠١٩/٢/٢٥، متوفر على الرابط: *https://arabic. rt. com/news/840309-*

(٢) أحمد إلياس، المساعدات الإقتصادية الخارجية كنظام قانوني واقعي في إطار العلاقات الدولية، من الأنترنت، تم الإطلاع عليها بتأريخ: ٢٠١٩/٣/٤متوفر على الرابط:

*https://www.americanrhetoric.com/speeches/gwbushcubaindependence100th.htm*

(٣) ينظر بهذا الخصوص: موسى علاية، م.س.ذ، ص٧٩.

(٤) صلاح الدين خليل حمد، م.س.ذ، ص٢٤.

(5) Ali mohamed Farah and others, (2018), How forign Aid Affect Developing Countries: The case of Ethiopia, Turk cooperation and coordination Agency, P. 12. Available at: https://www.scirp.org/journal/PaperInformation.aspx?PaperID=78442

الهيكلى، وتحديداً البلدان المتحولة إقتصاداتها من الإشتراكية إلى الرأسمالية [١]، مثل دعم دول الاتحاد الأوروبي لبلدان أوروبا الشرقية في تسعينيات القرن الماضي.

وفي السياق نفسه، نجد أن هناك (٣٠) دولة تحصل على نسبة (٨٢٪) من إجمالي المساعدات الأمريكية، بينما تتلقى (١٢١) دولة أقل من (١٠٠) مليون دولار سنوياً[٢]، وهذا يظهر التحيز في اختيار البلدان التي تحصل على المساعدات، بحسب مصلحة الولايات المتحدة، التي تتعلق بالدعم السياسي أو إنشاء قواعد عسكرية، وكذلك في تكريس التبعية الإقتصادية. إذ هناك حفنة من البلدان تحصل على النصيب الأكبر من المساعدات الأمريكية، يأتي على رأسها (١٠) دول، كما مبيّن في الجدول رقم (١).

**الجدول رقم (١)**

**المساعدات الأمريكية لعشر دول في العالم**

| الدولة | قيمة المساعدات السنوية |
|---|---|
| أفغانستان | ٥,٧ مليار دولار |
| العراق | ٣,٧ مليار دولار |
| إسرائيل | ٣,٢ مليار دولار |
| الأردن | ١,٥ مليار دولار |
| مصر | ١,٥ مليار دولار |
| إثيوبيا | ١,١ مليار دولار |
| كينيا | ١ مليار دولار |
| جنوب السودان | ٩٢٤ مليون دولار |
| سوريا | ٨٩١ مليون دولار |
| نيجيريا | ٨٥٢ مليون دولار |

المصدر: نقلاً عن: موقع الجزيرة مباشر: المساعدات الأمريكية ضمان التبعية بثمن بخس، تأريخ الزيارة ٢٠١٩/٥/٣١، متوفر على الرابط المختصر: http://tinyurl.com/y58cov8h

من خلال إمعان النظر إلى واقع العلاقات الدولية والتأمل من الأهداف المرجوة وراء تقديم المساعدات الخارجية أو الإقتصادية، نجد أن لا مكان للوازع الإنساني والقيمي في العلاقات الدولية أو الإعتبارات الأخلاقية كما يرى أصحاب النظرية الواقعية [٣]، ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن المصالح والأهداف السياسية والإستراتيجية والأمنية للدول المانحة هي التي تقف وراء المساعدات الإقتصادية.

(١) للتفصيل ينظر: ميشيل شوسو دوفسكي، عولمة الفقر، تأثير صندوق النقد والبنك الدوليين، ترجمة: جعفر علي حسين السوداني، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠١.

(٢) موقع الجزيرة مباشر: المساعدات الأمريكية ضمان التبعية بثمن بخس،تأريخ الزيارة ٢٠١٩/٥/٣١، متوفر على الرابط المختصر: http://tinyurl.com/y58cov8h

(٣) للمزيد ينظر: د. أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، السليمانية، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٧، ص٢٣٣.

## المبحث الثالث:

## دور الدبلوماسية الإقتصادية في مجال الصراع الدولي

إن للدبلوماسية الإقتصادية دوراً بالغ الأهمية في مجال الصراع الدولي، فهي تتخذ أشكالاً مختلفة وأدواتاً متنوعة. ولغرض الإحاطة بموضوع الدبلوماسية الإقتصادية فيما يخص الصراع الدولي وفهمها في هذا الشأن نحاول طرحها في شكلين، تحت عنوان؛ الحروب الإقتصادية والعقوبات الإقتصادية.

### المطلب الأول: الحروب الإقتصادية

هذا النوع من الدبلوماسية الإقتصادية ذو منحى تصارعي، ويطلق عليه مصطلح الحرب الإقتصادية أو الحرب التجارية.

والحرب الإقتصادية ليست جديدة في العلاقات الدولية، فالمبدأ الإقتصادي الشهير "دعه يعمل، دعه يمر" كان قد وجد بالأساس لمواجهة تدخل الدولة في الإقتصاد ولمواجهة الحمائية التجارية وفرض القيود على حركة السلع بين الدول.

وشهدت العلاقات الإقتصادية الدولية حروباً إقتصادية وتجارية ضروسة تتضمن العديد من الأدوات والسياسات الإقتصادية، وقد شهدت ثلاثينيات القرن الماضي حرب تخفيض العملات أو ما يعرف باسم (حرب إفقار الجار[١]) بين البلدان الأوروبية[٢]، كما يشهد الوقت الراهن ومنذ سنوات، حرب تجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين بلغ أشده بداية عام(٢٠١٩).

في الحرب الإقتصادية يتعمّد الطرف المعاقِب إضعاف إقتصاد الطرف المعاقَب، كتدبير مؤقت أو دائم، وتطبق تلك التدابير عادة كجزء من سياسة عامة لشن الحرب على الطرف المعاقَب في اللغة العسكرية[٣].

والحرب الإقتصادية هي أحد الأدوات في الحروب بين البلدان، وقد تكون بديلا أو مقدمة للحرب الشاملة التي تتضمن استخدام القوة العسكرية، وإن شن حرب اقتصادية من طرف دولة على أخرى يعد أحد أدوات الصراع المستخدمة لإرغام الطرف الأخر على الخضوع للطرف الأول بما يحقق مصالحه سواء شمل ذلك تنفيذ سياسات معينة أو الإمتناع عن أخرى[٤].

الحرب الإقتصادية، تشتمل على مجموعة من السياسات والأدوات الإقتصادية التي يمكن أن

---

(١) كانت حرب "إفقار الجار" تستند إلى تنافس الدول في تخفيض أسعار صرف عملاتها لتقوية القدرة التنافسية لسلعها في الأسواق العالمية وخفض القدرة التنافسية للبلدان المنافسة. للمزيد ينظر:

The Economic War, 1932-1938.Available at:

https://www.bbc.com/bitesize/guides/zcxpgdm/revision/7

(٢) جون دريفيل، صراع العملات على الساحة الدولية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ترجمة ونشر: مركز إمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠١٢، ص ص٧-٨.

(٣) غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، م.س.ذ، ص١٩٥.

(٤) موقع العربي الجديد، من حروب التجارة الى الحرب الإقتصادية، تأريخ الإطلاع: ٢٠١٩/٣/٧، متوفر على الرابط:

https://www.alaraby.co.uk/economy/45cc0c5f-ad2e-4e54-b8c1-b5de1bdf8416

يستخدمها طرف أو أطراف العلاقة التصارعية ضد بعضهم البعض، ويمكن الإشارة إلى أهمها كالآتي[١]:

١- فرض الرسوم الجمركية على واردات البلدان الأخرى. وهو ما تفعلها الولايات المتحدة في تجارتها الخارجية مع الصين[٢]، ويقابلها الصين بالرد المماثل[٣].

٢- الحصار الإقتصادي الشامل أو الجزئي. مثل الحصار الإقتصادي الشامل الذي فُرض على العراق بسبب غزوه للكويت عام ١٩٩٠.

٣- صناعة الأزمات الإقتصادية كالتلاعب بالبورصة أو العملة المحلية والسندات.

٤- إتباع سياسة تخفيض العملة لغرض زيادة حجم الصادرات. وهو كثيراً ما يعتمدها الصين ولا سيما في حربها الإقتصادية الأخيرة ضد الولايات المتحدة[٤].

٥- سياسات الاحتكار لسلعة أو سلع استراتيجية تطلبها الدولة المستهدفة بمنعها عنها. يمكننا الإشارة على سبيل المثال إلى ما يجري بين الولايات المتحدة وإيران حول ما يسمى ب(حرب الفستق أو الذهب الأخضر)، إذ تنتج كل من البلدين ما بين (٧٠-٨٠%) من الإنتاج العالمي للفستق، و تسيطران على سوقه، وتسعى شركات إنتاج الفستق في ولاية كاليفورنيا الأميركية إلى إبقاء أقصى ـ العقوبات الاقتصادية ضد إيران، كونه معروف بزراعة المكسرات وتصديرها[٥].

٦- إغراق أسواق دولة أخرى بمنتج أو منتجات معينة لضرب منتجاتها الوطنية، ومن ثم الإستيلاء على الأسواق لصرف منتجات الدولة المتّبِعة لسياسة الإغراق. ولعل أحدث أنواع الإغراق هي التي تفعلها الشركات الإتصالات الصينية في السنوات الأخيرة في الولايات المتحدة[٦]. وهو ما دفع الأخيرة بإتخاذ سياسات عقابية صارمة عبر شركة (جوجل) ضد شركة (هواوي) الصينية التي تأتي ثلث وارداتها من الولايات المتحدة، كونها لن تمد الأجهزة المستقبلية لـ (هواوي) بخدمات رئيسية مثل الخرائط

---

(١) ينظر: المصدر السابق نفسه. وكذلك : شذى خليل، الحروب الإقتصادية سلاح فتاك في إحتلال موازين الدول، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، من الإنترنت، تأريخ الإطلاع: ٢٠١٩/٤/٢، متوفر على الرابط المختصر: http://tinyurl.com/y3u273t7

وكذلك ينظر: محمد كمال، الحروب الإقتصادية، من الأنترنت، تأريخ الإطلاع: ٢٠١٩/٤/٢ متوفر على الرابط: http://mohamadkamal.unblog.fr/6/

(٢) موقع فرنس ٢٤، ترامب يواصل حربه التجارية على الصين بفرض رسوم جمركية جديدة على بضائعها، تأريخ الزيارة: ٢٠١٩/٦/١، متوفر على الرابط المختصر: http://tinyurl.com/yyyyckqc

(٣) أنظر بها الصدد: موقع بي بي سي، الصين ترد على الولايات المتحدة بفرض رسوم على سلع أمريكية بمليارات الدولارات،تأريخ الزيارة: ٢٠١٩/٦/١، متوفر على الرابط: **http://www.bbc.com/arabic/business-48262621**

(٤) أنظر بهذا الصدد: موقع عربي سبوتنيك نيوز، في ظل الصراع الإقتصادي مع أمريكا الصين تخفض قيمة اليوان مقابل الدولار، من الأنترنت، متوفر على الرابط المختصر: http://tinyurl.com/y3crkzpw

(٥) موقع البيان الإقتصادي، اندلاع حرب الذهب الأخضر بين واشنطن وطهران، تأريخ لزيارة ٢٠١٩/٦/١، متوفر على الرابط:

https://www.albayan.ae/economy/last-deal/2019-05-31-1.3573975?utm_source=FOX%20PUSH

(٦) موقع الإقتصادية، قضايا الإغراق في الولايات المتحدة ترتفع ٣٠٠ % خلال عامين، تأريخ الزيارة:٢٠١٩/٦/١،متوفر على الرابط: http://www.aleqt.com/2019/01/06/article_1518826.html

ونظام الرسائل (جيميل) ومحرك (غوغل) للبحث، ما قد يقلل من اهتمام المستخدمين بهواتف (هواوي) في المستقبل[١].

٧- إغراق الدول المعنية بالديون والفوائد، حتى تمتنع عن السداد وتسوء سمعتها في العالم، وبالتالي تمنع من حرية الإقتراض من العالم الخارجي، وتتوقف بعدها برامج التنمية، وربما يتهدد استقرارها الاجتماعي. وهذا ما نجده تسعينيات القرن الماضي في الكثير من بلدان أمريكا اللاتينية وفي مقدمتهم تشيللي وأرجنيتن[٢]، وكذلك في البلدان الآسيوية وفي مقدمتهم كوريا الجنوبية[٣].

٨- افتعال الأزمات بين دول الجوار المستهدفة بالحروب الإقتصادية، لتستفيد الدول الكبرى من عمليات بيع السلاح، واستنزاف الموارد الطبيعية لتلك الدول.

٩- خطط لضمان التبعية الإقتصادية، وذلك عن طريق ربط اقتصاديات الدول المستهدفة باقتصاديات الدول الكبرى، عن طريق إمدادها بالغذاء والأدوية وتقديم المساعدات الإقتصادية والمعونات السنوية إلى غير ذلك، ما يضمن ولاء تلك الدول المتنازعة للدول الكبرى من الناحية الإقتصادية والسياسية، لأن تلك الدول النامية أدمنت تلك المساعدات وأصبحت لا تستطيع الإستغناء عنها.

١٠- الحماية العسكرية، بمعنى أن الدول المتقدمة تضمن لعدد من الدول ذات الموارد الطبيعية، والتي لا تملك القوة للدفاع عن نفسها، أو الحماية العسكرية الدائمة، أو المؤقتة، نظير الحصول على أموال طائلة، وعلى البترول وعلى الموارد الطبيعية النادرة. وهي ما نجدها في العلاقات الأمريكية مع كثير من بلدان الخليج العربي.

## المطلب الثاني: العقوبات الإقتصادية

تُنظر إلى العقوبات الإقتصادية باعتبارها الخيار الأخير ضمن الخيارات المتاحة في إدارة الصراعات السياسية بين الدول قبل اللجوء إلى الخيارات العسكرية المباشرة، ويعدها البعض نوعاً (ملطفا) من أنواع التدخلات العسكرية غير المباشرة، فهي في نهاية المطاف ليست إلا نوعا من الفرض والقسر والإكراه لغرض جعل الدولة المستهدفة تقوم بتغيير سلوكها. ويمكننا فهم العقوبات الإقتصادية من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية: ماهي مفهوم العقوبات الإقتصادية؟ و ما هي أهداف ومبادئ العقوبات الإقتصادية؟ وهل هناك إطار قانوني تستمد منه الدول العقوبات الإقتصادية؟

### الفرع الأول: مفهوم العقوبات الإقتصادية

حسب قاموس بنغوين للعلاقات الدولية فإن العقوبات الإقتصادية هي إستخدام القدرة

(١) موقع الحرة، العقوبات على هواوي... خسائر من الطرفين، تأريخ الزيارة ٢٠١٩/٦/١، نتوفر على الرابط المختصر: http://tinyurl.com/yyago967

(٢) انظر بالتفصيل: نعومي كلاين، صعود رأسمالية الكوارث،ترجمة: نادين خوري، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ط٣، بيروت، ٢٠١١، ص ص١٩٥-٢٠٠.

(٣) أنظر بالتفصيل: المصدرنفسه، ص ص٣٧١-٣٧٦.

الإقتصادية من جانب طرف دولي أو أطراف دولية بطريقة قسرية مقصودة بغية بلوغ بعض أهداف السياسة. وإن جوهر إجراء فرض العقوبات هي إجبار الطرف المعاقَب على التصرف بطريقة أكثر مطاوعة، من خلال حرمانه من الوصول إلى بعض السلع والخدمات التي يسيطر عليها الطرف المعاقِب[١]. ويراها البعض بأنها مرادفة (للمقاطعة الإقتصادية - Economic bycout) بمعناها العام والتي تعني وقف العلاقات التجارية مع فرد أو جماعة أو دولة، لتحقيق غرض إقتصادي أو سياسي أو عسكري، في السلم والحرب[٢].

و يمكن القول بأن العقوبات الإقتصادية هي جملة التدابير والإجراءات الإقتصادية والمالية التي تفرضها دولة أو مجموعة دول أو منظمات أو هيئات دولية أو إقليمية على دولة أو تنظيم أو شركة أو غيرها على خلفية القيام بأعمال عدوانية أو تهديد للسلم الدولي، أو لحمل ذلك الطرف على تقديم تنازلات ذات طبيعة سياسية أو إقتصادية أو عسكرية. بمعنى آخر أن العقوبات الإقتصادية هي تعطيل العلاقات التجارية والمالية لأغراض سياسية وأمنية.

مما سبق يتبين أن العقوبات الإقتصادية هي إجراء اقتصادي يهدف إلى التأثير على ارادة دولة ما في ممارسة حقوقها لحملها على احترام التزاماتها الدولية بحيث تصبح قراراتها مطابقة لما يفرضه عليها القانون الدولي. ويفترض أن لا تلجأ الجهات التي تفرض عقوبات اقتصادية (سواء كانت جهة أممية، أو كانت منظمات أو تكتلات سياسية أو اقتصادية، أو حتى مجرد دول عادية) إلا بعد استنفاد الخيارات السياسية المتاحة.

وتشمل العقوبات الإقتصادية من حيث آلية تطبيقها حظر التصدير من وإلى الدول المستهدَفة، قد يكون الحظر عاماً شاملاً لكافة عمليات التصدير، وقد يكون جزئياً أو محدوداً، كما تشمل العقوبات الإقتصادية المقاطعة الإقتصادية والتي تتضمن منع الإستيراد إلى الدولة علاوة على منع التصدير منها. وقد تكون العقوبات الإقتصادية من حيث مضمونها الإقتصادي ذات طابع تجاري، وتشمل حظر حصص على الواردات السلعية والخدمية، وتطبيق نظام التراخيص الإجبارية على الصادرات والواردات، وفرض حظر أو مقاطعة على الصادرات والواردات، وتقييد أو الغاء حقوق الصيد في المياه الإقليمية، وإنشاء قوائم سوداء بالأشخاص والشركات التي تتاجر مع الدولة المستهدفة. وقد تكون العقوبات ذات طابع مالي، مثل تخفيض أو الغاء المعونات، أو تعليق التسهيلات الإئتمانية، تجميد الأرصدة والودائع المصرفية التي تخص الدولة المستهدفة، وضع قيود على إعادة تمويل الدَين أو إعادة جدولته، منع حصول الدولة المستهدفة على قروض أو مساعدات، تطبيق معاملة ضريبية محدودة على معاملات الدولة المستهدفة ورعاياها[٣].

### الفرع الثاني: أهداف العقوبات الإقتصادية

فيما يخص أهداف العقوبات الإقتصادية يمكن الإشارة إلى ناحيتين؛ أولهما يركز على الجانب

(١) غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، م.س.ذ، ص ص١٩٤-١٩٥.
(٢) جمال محي الدين، العقوبات الإقتصادية للأمم المتحدة، الأسكندرية، الدار الجامعية، ٢٠٠٩، ص٦٨.
(٣) سهى شويحنة، م.س.ذ، ص ٥٦.

القانوني من العقوبات، والآخر يرتبط بأهداف السياسة الخارجية للدولة التي تفرض العقوبات.

**أولاً: الجانب القانوني لِأهداف العقوبات الإقتصادية**

إن الإطار القانوني للعقوبات الإقتصادية تتمثل في المادتان (٣٩) و(٤١) من ميثاق الأمم المتحدة، والإطار القانوني الذي تستند إليه الأمم المتحدة ومجلس الأمن تحديدا في فرض عقوبات اقتصادية على دول معينة. فوفقا للمادة (٣٩) من الميثاق، يقرر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به، أو كان ما وقع عملا من أعمال العدوان، ويقدم في ذلك توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقا لأحكام المادتين (٤١) و(٤٢) لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه. وتنص المادة (٤١) على أنه "لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، وله أن يطلب من أعضاء الأمم المتحدة تطبيق هذه التدابير، ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الإقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفا جزئيا أو كليا وقطع العلاقات الدبلوماسية"[(١)].

ومن الناحية القانونية، تتباين الآراء حول الأهداف التي تكمن وراء العقوبات الإقتصادية؛ حيث أن هنالك من يرى أن الهدف يتمثل في عقاب الدولة المرتكبة لمخالفة قانونية وليس تصحيح المخالفة. واتجاه آخر يرى بأن الهدف يتمثل في اصلاح آثار الضرر الناشئ عن مخالفة القانون الدولي. واتجاه أخر يرى بأن الهدف من العقوبات سياسي بالدرجة الأولى، كمحاولة لتدعيم نفوذ دولة كبرى في منطقة معينة، واتجاه أخير يرى بأن الهدف يكمن في التأثير على دولة ما لإجبارها على تغيير سياستها التي تتعارض مع أحكام القانون الدولي[(٢)].

**ثانياً: العقوبات الإقتصادية التي ترتبط بأهداف السياسة الخارجية**

هنالك مجموعة أهداف وراء فرض العقوبات الإقتصادية، تؤدي جميعها إلى إضعاف البنية الإقتصادية للبلد المستهدَف، ولها آثار سلبية على التنمية الإقتصادية والنمو الإقتصادي وتراجع آدائه وإنخفاض الناتج المحلي الإجمالي وإزدياد نسبة البطالة. إلا إن أهداف العقوبات الإقتصادية لا تنحصر بالنواحي الإقتصادية فقط، بل تتعدد الأهداف من وراء فرض العقوبات الإقتصادية لتغطي مختلف أبعاد السياسة الخارجية للدول ومصالحها، ويمكن إيجاز تلك الأهداف فيما يلي:

أ- تغيير سياسات الدول المستهدفة بالعقوبات تغييراً جذرياً؛ كتحويل توجهها السياسي أو آيدولوجيتها إلى توجه وآيدولوجيا أخرى، أو تغيير النظام السياسي برمته. وقد يكون الهدف تغيير سياسات الدول المستهدفة بالعقوبات تغييراً جزئياً[(٣)]؛ أي ما يتعلق بموضوع محدد كأن تكون منع

(١) ميثاق الأمم المتحدة، الفصل السابع، المواد (٣٩، ٤٠، ٤١)، متاح على الرابط :
http://www. un. org/ar/sections/un-charter/chapter-vii/index. html

(٢) قردوح رضا، العقوبات الذكية، مدى اعتبارها بديلاً للعقوبات الإقتصادية التقليدية في علاقتها بحقوق الأنسان، رسالة ماجستير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١١، ص١٨.

(٣) المرجع السابق نفسه، ص ص١٩-٢٣.

انتشار الأسلحة النووية وإيقاف برامجها في الدولة المستهدفة.

ب- حماية حقوق الأنسان، وذلك بمعاقبة تلك الدول التي لا تحترم أو لا تراعي حقوق الإنسان.

ت- محاربة الإرهاب الدولي. وذلك بفرض العقوبات على الدولة التي تدعم الإرهاب.

ث- تحقيق الاصلاحات الديمقراطية في الدول المستهدفة.

ج- الابتعاد عن العمليات العسكرية، ومحاولة تسوية المنازعات من خلال العقوبات الإقتصادية.

ح- القضاء على الإمكانيات العسكرية للدولة المستهدفة.

خ- إجبار بعض الدول على تسليم مطالبات إقتصادية للدولة التي تفرض العقوبات أو لبعض رعاياها.

يمكن القول بأن جميع النقاط المذكورة أعلاه هي موجودة سواء كمبررات أو كأهداف أمريكية في فرض عقوباتها الأخيرة على إيران بغية التخلي عن برامجها النووية.

مما سبق يتبين أن العقوبات الإقتصادية تشمل فرض مجموعة من القيود على التجارة الدولية مع البلد المستهدف، وقد تشمل حظر أنواع معينة من الأسلحة أو الطعام أو الأدوية أو المواد الخام، أو الحد من التصدير أو الإستيراد من البلد المستهدف بهدف الضغط عليه لتغيير سياساته أو مواقفه في مجال ما، أو إرغامه على تقديم تنازلات في قضية ما أو القضاء على إمكاناتها العسكرية. وبعدما ظهر تأثير العقوبات الإقتصادية على سلوك الدول بشكل كبير، أصبحت إحدى أدوات السياسات الخارجية للدول الكبرى تستخدمها هنا وهناك، عوضا عن الانخراط في حملات عسكرية مكلفة وغير مضمونة النتائج. كما هي الحال بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران في الوقت الحالي، وتجاه ليبيا والسودان في الماضي القريب.

يلاحظ عند إجراء فرض العقوبات الإقتصادية، كثيراً ما يكون الشعب هو المتضرر الوحيد من هذا الإجراء، ومن الناحية الواقعية تكون العقوبات الإقتصادية شكلاً من اشكال الحرب التي تلقي بظلالها القاتمة على كافة مناحي الحياة في البلد المستهدَف، وتؤدي إلى تعطيل عمليات التنمية البشرية والإقتصادية وتترك تأثيرها الأجتماعي والنفسي لدى عامة المجتمع، وإنها اجراء ذي طابع إنتقامي تمس المدنيين بالدرجة الأولى، ولأجل تفادي كل ذلك الامور، ظهرت ما يسمى بالعقوبات الذكية، والتي سوف نناقشها في الفرع القادم .

### الفرع الثالث: العقوبات الإقتصادية الذكية

إن الأجراءات الإلزامية التي فُرضت بموجب المادة (٤١) من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، كان الغرض الأساسي منها استعادة السلم والأمن الدوليين، إلا انه ظهرت الآثار السلبية لتلك العقوبات الإقتصادية على عامة الشعب من المدنيين والضعفاء، كما رأيناها في العقوبات الإقتصادية المفروضة على العراق من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في بداية تسعينات القرن الماضي، إذ مرِض ومات بسبب تلك العقوبات الكثير من الأطفال نتيجة سوء التغذية، ونتيجة عدم وجود المستلزمات الطبية اللازمة للمرضى، كما أعاد العراق لعقود سابقة تكنولوجياً، ووقفت كل مظاهر التقدم فيه ودمرت البنية التحتية للبلاد وأضرت بها ضرراً جسيماً.

من هنا جاء التفكير بإتخاذ إجراء أكثر وقعاً على النظام القائم وأخف أثراً على الشعب المغلوب على أمره، فظهر إجراء العقوبات الذكية، بغية تحسين التدابير الإلزامية وتنفيذها بشكل أكثر فعالية، وتكون العقوبات مستهدفة؛ كحظر الأسلحة وحظر السفر لأشخاص معينين ووضع القيود على السلع الأساسية، وأن تكون العقوبات الذكية وسيلة لتركيز الضغط على زعماء الدول والأطراف الفاعلة المسئولة مباشرةً عن انتهاك المعايير الدولية.

يُعرَّف العقوبات الذكية على أنها "الجزاءات التي تؤثر مباشرة على القادة السياسيين أو المسؤولين عن خرق السلم، وتَدَع السكان المدنيين الأبرياء بعيدين عن تأثيراتها وتقضي- على معاناة المدنيين" [(١)]. كما يمكن تعريفها بشكل عام على أنها؛ تلك التي تفرض الضغوط القسرية على الأفراد والكيانات المحددة والتي تقيد المنتجات أو الأنشطة الإنتقائية، مع التقليل من الأثار الإقتصادية والإجتماعية غير المقصودة على الفئات الضعيفة من السكان الأبرياء. كما تعد العقوبات الذكية عبارة عن تركيز الضغوط القسرية على المسئولين عن المخالفات، مع تقليل الأثار السلبية غير المقصودة، وتستهدف وسائل الضغط عملية صنع القرار والنخب في الشركات أو الكيانات التي تسيطر عليها، وان الإستهداف يمكن ان يعني أيضاً فرض عقوبات على منتجات محددة بشكل انتقائي أو الأنشطة التي تعد حيوية لتسيير سياسة مرفوضة والتي لها قيمة لمتخذي القرارات والمسؤلين [(٢)] في الدولة المستهدَفة.

مما سبق يتبين أن موضوع حماية المدنيين متأصل في هذا المفهوم، وأن هذا النوع من العقوبات يحاول التركيز على التأثير في النخب، وفي الوقت نفسه التقليل من وطأة الحظر على المجتمع المدني الغير مستهدَف، ويتم ذلك من خلال مجموعة من التدابير، أهمها [(٣)]:

١- تجميد أصول الأموال الخاصة بالحكومة وبأعضاء النظام الحاكم خارج الدولة المعنية.
٢- تطبيق حظر تجاري على الأسلحة والسلع الكمالية غالية الثمن أو ما شابهها.
٣- المنع من السفر والطيران.
٤- فرض عقوبات أو حظر سياسي بهدف وصم الدولة المستهدفة بالعار وفرض عزلة دبلوماسية وتقليص الدور التمثيلي للدولة.

إن ظهور ما يسمى بالعقوبات الذكية في تسعينات القرن الماضي لم تتمكن من تخفيف الآثار السلبية للعقوبات الإقتصادية الشاملة على المدنيين وعلى عامة الشعب بشكل نهائي، كما أنها لم تحقق أهدافها المنشودة من تقليل معاناة غالبية الشعب من المحرومين والناس البسطاء[(٤)]، إلا أنها في الوقت نفسه عَسَّرت التعاملات المالية للحكام والأشخاص المستهدَفة المختارة، وصَعَّبت أسفارهم أو منعتهم من السفر خارج البلاد.

(١) رودريك ايليا أبي خليل، العقوبات الإقتصادية الدولية في القانون الدولي بين الفعالية وحقوق الإنسان، ط١، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٩، ص١٢٦.
(٢) قردوح رضا، م.س.ذ، ص٥٨.
(٣) جمال محي الدين، العقوبات الإقتصادية للأمم المتحدة، م.س.ذ، ص١٩٩.
(٤) للمزيد ينظر: بويوسف عبد الغاني ومسعودي صدام، الجزاءات الذكية في القانون الدولي العام، رسالة ماجستيرغير منشورة، جامعة عبدالرحمن ميرة، جاية، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٤-٢٠١٥.

## الاستنتاجات

في ختام هذا البحث نلخص أهم الاستنتاجات التي تمّ التوصّل إليها، كالآتي:

أصبحت الدبلوماسية الإقتصادية أهم أدوات التعامل الدولي في السياسة الخارجية. وقد نشطت الدبلوماسية الإقتصادية على الساحة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية بشكل متزايد. كما جعلت العولمة الإقتصادية العلاقة بين الإقتصاد والدبلوماسية علاقة طردية، فالفاعلية الدبلوماسية التي تعبر عنها قوة العلاقات بين الدول هو نجاح للدبلوماسية الإقتصادية، والعكس صحيح. وبالتالي ومن خلال العلاقات الإقتصادية الناجحة تتعزز قوة الدولة ونفوذها وتأثيرها في الساحة الدولية. وبسبب تنوع وكثافة العلاقات الدولية التي يشهدها العصر الحالي، ونتيجة للتطورات التجارية والمالية والثقافية والإجتماعية، بات العمل الدبلوماسي تتدخل في إجراء المحادثات بخصوص العلاقات الإقتصادية والإتفاقات التجارية وتنظيمها.

إن العلاقات الدولية إما علاقات تعاونية أو علاقات تصارعية، أو الإثنتين معاً، والعلاقات الإقتصادية كونها جزء من العلاقات الدولية فهي تشتمل على حالتي الصراع والتعاون أيضاً، وفي السياق نفسه نجد الدبلوماسية الإقتصادية تستخدم الموارد أو الأدوات الإقتصادية في العلاقات الدولية في حالة التعاون وفي حالة الصراع، إذ إن إستخدام الدبلوماسية الإقتصادية في مجال التعاون الدولي، تتمثل في عمليات التبادل التجاري الدولي والنشاطات والإتفاقيات التجارية والمساعدات الإقتصادية الدولية، والتي أصبحت مؤشراً على قوة العلاقات الدولية وإستمرارها ومتانتها، فكلما ازدادت التبادلات التجارية وتعززت بين دولة واخرى، ازداد التفاهم وتعمقت الثقة المتبادلة بينهما.

إذاً، إن الدبلوماسية الإقتصادية هي: استخدام كل ما اتيحت من امكانات وقدرات إقتصادية للبلد سواءً بشكل تعاوني من خلال التجارة والمنح والمساعدات والمكافآت أو استخدامها كعقوبات إقتصادية تطويعاً لأهداف الدولة السياسية والإستراتيجية.

وقد لوحظ استخدام الدبلوماسية الإقتصادية في مجال الصراع الدولي بشكل ملفت للنظر، والتي بات أمراً مألوفاً وأكثر إنتشاراً في العلاقات الإقتصادية الدولية وتعتمدها الدول بشكل واسع ولا سيما بعد الحرب الباردة في التسعينات القرن الماضي والتي بلغت أوجهها في الوقت الحالي، وذلك لأن العقوبات الإقتصادية قليلة التكلفة والمخاطر نسبة بالقيام بالأعمال العسكرية، ولعلها أشد وقعاً في إرغام الطرف المقابل للإذعان بما يُطلب منه. وهذا ما نجده بشكل جلي في علاقات الولايات المتحدة الإقتصادية مع عدد من الدول في أرجاء المعمورة؛ كروسيا والصين وتركيا وفنزويلا وكوريا الشمالية وكوبا وإيران، سواء عن طريق فرض عقوبات إقتصادية شاملة، والتي هي تعطيل العلاقات التجارية والمالية لأغراض سياسية وأمنية، تمنع عمليات التصدير والإستيراد لكل السلع والخدمات بما فيها الغذاء والدواء وحظر سفر المواطنين إلى خارج البلاد، أو من خلال العقوبات الذكية، التي تفرض على خلفية القيام بأعمال عدوانية أو تهديد للسلم الدولي، أو لحمل ذلك الطرف على تقديم تنازلات ذات طبيعة سياسية أو اقتصادية أو عسكرية.

## قائمة المصادر

**أولاً: المصادر العربية:**

**أ- القواميس والمواثيق**

١- ايفانز. غراهام، نوينهام. جيفري ، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، كامبريدج، المملكة المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، ط١، ٢٠٠٤.

٢- ميثاق الأمم المتحدة، الفصل السابع، المواد (٣٩، ٤٠، ٤١)، متوفر على الرابط :
http://www.un.org/ar/sections/un-charter/chapter-vii/index.html

**ب- الكتب العربية:**

١- أبي خليل، رودريك ايليا ، العقوبات الإقتصادية الدولية في القانون الدولي بين الفعالية وحقوق الإنسان، ط١، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٩.

٢- الرضا، د.هاني، العلاقات الدبلوماسية والقنصلية: تأريخها- قوانينها وأصولها، ط٢، بيروت، دار المنهل اللبناني، ٢٠١٠.

٣- د. زهرة، عطا محمد صالح، في النظرية الدبلوماسسية، بنغازي، جامعة قار يونس، ١٩٩٣.

٤- د. السيد ولد أباه، عبدالله، اتجاهات العولمة، المغرب، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠١.

٥- د. الشامي، علي حسين، الدبلوماسية: نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والإمتيازات الدِّبلوماسية، ط١/الأصدار٤، عمان، الأردن، دار الثقافة،٢٠٠٩.

٦- د. فرج، أنور محمد، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، السليمانية، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٧ .

٧- فوق العادة، سموحي، الدبلوماسية الحديثة، دمشق، دار اليقظة العربية، ١٩٧٣.

٨- د. الكفري، مصطفى عبدالله، التكتلات والمنظمات الإقتصادية، دمشق، سورية، جامعة دمشق، ٢٠١٤.

٩- محي الدين، جمال، العقوبات الإقتصادية للأمم المتحدة، الأسكندرية، الدار الجامعية، ٢٠٠٩.

١٠- مجموعة من المؤلفين، المساعدات الخارجية والتنمية في العالم العربي: رؤية من منظور عربي وإسلامي، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، الأردن،٢٠٠١.

١١- د. مقلد، اسماعيل صبري، الإستراتيجية والسياسة الدولية، المفاهيم والحقائق الأساسية، ط٢، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٥.

١٢- د. منصور، ممدوح محمود مصطفى، سياسات التحالف الدولي، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٧.

١٣- النجار، سعيد، التجارة الدولية، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٦٠.

**ت- الكتب المترجمة:**

١. دريفيل. جون ، صراع العملات على الساحة الدولية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ترجمة ونشر: مركز إمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠١٢.

٢. دوفسكي، ميشيل شوسو ، عولمة الفقر، تأثير صندوق النقد والبنك الدوليين، بغداد، بيت

الحكمة، ترجمة: جعفر علي حسين السوداني، ٢٠٠١.
٣. غريفيش. مارتن، أوكالاهان. تيري ، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، كامبريدج، المملكة المتحدة، ترجمة ونشر: مركز خليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٨.
٤. كالبريت. جون كينيث ، تأريخ الفكر الإقتصادي: الماضي صورة الحاضر، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد ٢٦١، ٢٠٠٠.
٥. كلاين. نعومي ، عقيدة الصدمة: صعود رأسمالية الكوارث، ترجمة: نادين خوري، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط٣،بيروت، ٢٠١١.

**ث- البحوث**

١- علاية، موسى، المساعدات الخارجية بين الأهداف الإستراتيجية والفواعل والمؤثرات الداخلية في الدول المانحة، المركز العربي للأبحات ودراسة السياسات، مجلة سياسات عربية، العدد١٤، أيار ٢٠١٥.
٢- نعمة، كريم، أهمية ودور الشركات متعددة الجنسيات في النظام الإقتصادي العالمي الجديد، أوراق سياسية، الجزائر، العدد١، تشرين الأول ٢٠١٦.

**ج- الرسائل الجامعية:**

١- حمد، صلاح الدين خليل، أثر الدبلوماسية الإقتصادية في التنمية الإقتصادية (سورية أُنموذجاً)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، دمشق، جامعة دمشق، كلية الإقتصاد، ٢٠١٥.
٢- رضا، قردوح، العقوبات الذكية، مدى اعتبارها بديلاً للعقوبات الإقتصادية التقليدية في علاقتها بحقوق الأنسان، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، باتنة، جامعة العقيد الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١١.
٣- شويحنة، سهى، الدبلوماسية الإقتصادية، رسالة ماجستيرغير منشورة،حلب،سورية، جامعة حلب، كلية الحقوق، قسم القانون الدولي، ٢٠١٣.
٤- عبد الغاني، بويوسف ومسعودي صدام، الجزاءات الذكية في القانون الدولي العام، رسالة ماجستيرغير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جاية، الجزائر، جامعة عبدالرحمن مِيرة، ٢٠١٤-٢٠١٥.
٥- العجمي، مبارك سعيد عوض، المساعدات الإقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية للفترة من (١٩٨٠-٢٠١٠)، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان-الأردن، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، ٢٠١١.

ح- المصادر العربية الإلكترونية (الإنترنت):

١- إلياس. أحمد ، المساعدات الإقتصادية الخارجية كنظام قانوني واقعي في إطار العلاقات الدولية، تم الإطلاع عليها بتأريخ: ٢٠١٩/٣/٤متوفر على الرابط:
https://www.americanrhetoric.com/speeches/gwbushcubaindependence100th.htm
٢- خليل. شذى ، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، الحروب الإقتصادية سلاح فتاك في اختلال موازين الدول، تأريخ الإطلاع: ٢٠١٩/٤/٤ متوفر على الرابط المختصر:
http://tinyurl.com/y3u273t7

٣- الصاوي. عبد الحافظ ، حرب العملات وتفاقم الصراع الإقتصادي الصيني، موقع العربي، تم الإطلاع عليها في ٢٠١٩/٣/٦: متوفر على الرابط:
https://www.alaraby.co.uk/economy/c0bfc3a9-90f6-4642-abb0-27166ea9b12f

٤- موقع بي بي سي، الصين ترد على الولايات المتحدة بفرض رسوم على سلع أمريكية بمليارات الدولارات، تأريخ الإطلاع: ٢٠١٩/٦/١، متوفر على الموقع:
http://www.bbc.com/arabic/business-48262621

٥- موقع فرنس ٢٤، ترامب يواصل حربه التجارية على الصين بفرض رسوم جمركية جديدة على بضائعها، تأريخ الإطلاع: ٢٠١٩/٦/١، متوفر على الرابط المختصر: http://tinyurl.com/yyyyckqc

٦- موقع الجزيرة، العقوبات الإقتصادية حروب من غير نار، تم الإطلاع عليها بتأريخ:٢٠١٩/٢/٢٣ على موقعها:
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology/2017/3/14/

٧- موقع الجزيرة مباشر: المساعدات الأمريكية ضمان التبعية بثمن بخس،تأريخ الإطلاع: ٢٠١٩/٥/٣١، متوفر على الرابط المختصر: http://tinyurl.com/y58cov8h

٨- موقع روسيا اليوم، كوبا تهاجم الحصار الأمريكي المفروض عليها، تم الإطلاع عليها بتأريخ: ٢٠١٩/٢/٢٥، متوفر على الموقع: https://arabic. rt. com/news/840309-

٩- موقع CNN بالعربية ،أمريكا تزيد المساعدات الإقتصادية للأردن بنسبة ٥٧%في ٢٠١٨، تأريخ الإطلاع: ٢٠١٩/٥/٣١ ، متوفر على الرابط:
https://arabic.cnn.com/business/article/2018/12/05/jordan-usa-economic-economic-development-projects-education-healt-budget-deficit

١٠- موقع الإقتصادية، قضايا الإغراق في الولايات المتحدة ترتفع ٣٠٠ % خلال عامين، تأريخ الزيارة:٢٠١٩/٦/١،متوفر على الرابط: http://www.aleqt.com/2019/01/06/article_1518826.html

١١- موقع البيان اللإقتصادي، اندلاع حرب الذهب الأخضر بين واشنطن وطهران، تأريخ الإطلاع: ٢٠١٩/٦/١، متوفر على الرابط:
https://www.albayan.ae/economy/last-deal/2019-05-31-1.3573975?utm_source=FOX%20PUSH

١٢- موقع البيان الإقتصادي، (٢٧) ترليون دولار حجم التجارة الالكترونية في العالم، تم الإطلاع عليه بتأريخ: ٢٠١٩/٣/٥، متوفر على الرابط:
https://www.albayan.ae/economy/last-deal/2018-10-03-1.3372882

١٣- العقوبات على هواوي... خسائر من الطرفين، تأريخ الإطلاع: ٢٠١٩/٦/١، متوفر على الرابط المختصر: http://tinyurl.com/yyago967

١٤- موقع خبرني، ١،٥٢ مليار دولار مساعدات إقتصادية للأردن، تأريخ الإطلاع: ٢٠١٩/٥/٣١، متوفر على الرابط المختصر: http://tinyurl.com/y3x6c2jv

١٥- الموقع الرسمي للدبلوماسية الفرنسية، تأريخ الأطلاع ٢٠١٨/١٢/٢٣، متوفر على الرابط:
http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-

١٦- موقع المشاريع الصغيرة، قصة نجاح رجل الاعمال جورج سوروس ، تم الإطلاع عليها بتأريخ: ٢٠١٩/٣/٤، متوفر على الرابط المختصر:
http://tinyurl.com/yxwolkks
١٧- موقع المعرفة، أوراق البردى: التاريخ ..الأهمية .. الرؤية المستقبلية، تأريخ الأطلاع ٢٠١٩/٢/٢٨، متوفر على الرابط:
https://www.marefa.org/%D8%A3%D9%88%D8%B1%D8%A7%D9%82_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D8%AF%D9%8A
١٨- موقع العربي الجديد، من حروب التجارة إلى الحرب الإقتصادية، تأريخ الإطلاع: ٢٠١٩/٣/٧، متوفر على الرابط:
https://www.alaraby.co.uk/economy/45cc0c5f-ad2e-4e54-b8c1-b5de1bdf8416
١٩- موقع عربي سبوتنيك نيوز، في ظل الصراع الإقتصادي مع أمريكا الصين تخفض قيمة اليوان مقابل الدولار،تأريخ الإطلاع: ٢٠١٩/٦/١، متوفر على الرابط المختصر:
http://tinyurl.com/y3crkzpw
٢٠- موقع يوم السابع، وزارة الدفاع الأمريكية تلغى مساعدات لباكستان بقيمة ٣٠٠ مليون دولار، السبت، تم الإطلاع عليها بتأريخ: ٢٠١٩/٢/٢٥، متوفر على الرابط:
https://www. youm7. com/story/2018/9/1

**ثانياً: المصادر الإنجليزية:**

**أ- الوثائق:**

1- Word Trade Statistical Review 2018, Word Trade Organization, Available at: https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/wts2018_e/wts2018_e.pdf

**ب- الكتب:**

1- Afesorgbor. sylvanus Kwaku, (2016), *Economic Diplomacy in Africa*: *The Impact of Reginal Integration Versus Bilateral Diplomcy on Bilateral trade.* Department of economics And bsiness economics, Aarhus University.

2- Arndt, (1975), *Australian Resources Diplomacy*, *1974,in gultans,G. O. Resources Diplomacy*, The Australian Quarterly 47,no.1.

3- Baranay. Pavol, (2009), *Modern Economic Diplomacy*, *Actual problems of economics*, Publication of Diplomatic Economic Club.

4- Bayne. N and woolcock. S, (2011), *The New Economic Diplomacy*: *Decision-Making and Negotitions in International Economic Relations* , London, Ashgate.

5- Berridge .G. R and Alan James, (2003), *Dictionary of Diplomacy*, Basingstok Palgrave-Macmillan, 2nd edition.

6- Cerere. G, ( 2012), *The Role of Economic Diplomacy in Advancing Kenya's Development Interests*: *The Case Of The East Policy 1963-2013*, Progect master paper in art im diplomacy and international states, Institute of Diplomacy and International Studies, Uneversity of Nairobi.

7- Farah. Ali mohamed and others, (2018), *How forign Aid Affect Developing Countries*: *The case of Ethiopia*,Turk cooperation and coordination Agency.

8- Heijmans. O. m, (2011), *Conseptualizing Economic Diplomacy*, *The crossrods of international relatives economics*, LPE and Diplomatic stuales, the Hague journal of Diplomacy.

9- Nicolson. Harold, (1942), Diplomacy, Oxford University, Press, Lodon.

10- Pelnens. Gatis and Cegodajevs. Andris, (2014), *Economic Diplomacy In Theory and Practice*, *Ecomomic Diplomacy of The Beltic States*, Lativian institute of Internationl Affairs, Ebert Stiftiung, Riga.

11- Peya Mushelenga, (2015), *The economic diplomacy of a small state*: *The case of Namibia*, study of doctorate degree in Literature and philosophy,University of south Africa.

12- Polgar. Michal, (2014), *Fruits of Slovak Economic Diplomacy-Inputs and Challenges*, University of Economics In Bratislava, Faculty of International Relations.

13- Rana. K. S. and Chattrjee. B, (2011), *The Role of Embassies*, *Economic Diplomacy India's Exprience*, Jaipur: CUTS International, Nirupama M Rao, New Dellhi.

14- Saner. Raymond and Yiu. Lichia, (1993), *Discussion Papers in Diplomacy*, *International Economic Diplomacy*: *Mutations in Post-modern Times*, Nrtherlands Institute of International Relations (Clingendael).

15- Spyros. Economides and Peter. Wilson, (2001), *The economic factore in international relations*, london: I. B. Tauris.

16- Spruds. A and Bukoviskis. K, (2014), *Economic Diplomacy of the Baltic states*, Edited by, Lativian Institute of International Affairs, Fridrich Ebert Stiftung.

**ت- المصادر الإنجليزية الإلكترونية (الإنترنت):**

1- Nogvera. K. G, (2003), Non –Govermental Actores In The Structures of The ILO-An Example to Follow. Available at:
https://kimgabrielli. files. wordpress. com/2013/02/non-governmental-actors-in-the-

ilo-an-example-to-follow. pdf

2- Szatlach. M. E, The importance of economic diplomacy in the era of globalization: the case of china. From internet, available at:
http://tinyurl.com/y4jdysmq

3- Stichelmans. Tiago, (2016), *How international Financial institutions and donors influnce economic policies in developing countries*, Eurodad, Pdf fileFrom internet Available at:
http://tinyurl.com/yyt2rnuy

4- Woolcock. S, (2011), *EU Economic Diplomacy*: *The factores shaping Common Action* ,The Hague Journal of Diplomacy. Available at:
http://booksandjournals.brillonline.com/content/journals/10.1163/187119111x576949?crawler=true&mimetype=application/pdf

5- The Economic War, 1932-1938.Available at:
https://www.bbc.com/bitesize/guides/zcxpgdm/revision/7